

الإسلام السياسي في الجزائر: من الفكر إلى الممارسة في ظل التغيرات الداخلية
والخارجية "حركة مجتمع السلم أنموذجا"
«Political Islam in Algeria: from thought to practice” Peace Society Movement
as a Model”



الجمعي قبوج

جامعة الجزائر2، الجزائر، djemai.gueboudj@univ-alger2.dz

خليفة بوزبرة

جامعة الجزائر2، الجزائر، khalifa.bouzebra16@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/07/01

تاريخ القبول: 2020/04/18

تاريخ الإرسال: 2020/03/11

ملخص:

تهدف الدراسة إلى رصد وتحليل النهج الفكري والممارسة السياسية للحركات السياسية الإسلامية في الجزائر من خلال حركة مجتمع السلم كأنموذج، بالتركيز على استراتيجيات تغيير الواقع الاجتماعي والسياسي وأساليب بناء الدولة والمجتمع معاً، في ظل التغيرات الداخلية والإقليمية، وتوصلت الدراسة إلى إن المنطلقات الفكرية والممارسة السياسية للحركة نابعة من أفكار تيار الإخوان المسلمين العالمية مع تكييفها وفق الخصوصية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الإسلام السياسي؛ الممارسة السياسية؛ الفكر؛ الجزائر؛ التغيرات الداخلية والإقليمية.

Abstract:

The study aims to monitor and analyze the intellectual approach and political practice of Islamic political movements in Algeria through the Movement for a Society of Peace as a model, focusing on strategies to change social and political reality and methods of building the state and society together, in light of internal and regional variables. The study found that the movement's intellectual premises stem from the ideas of the Muslim Brotherhood's global movement and adapted to Algerian privacy.

Keywords: Political Islam; political practice; thought; Algeria; internal and regional changes.

* المؤلف المرسل: الجمعي قبوج، djemai.gueboudj@univ-alger2.dz

مقدمة:

لقد كانت الحركات والقوى الإسلامية التي انتشرت في العالم الإسلامي حركات تبنت دعوة مفادها الرجوع إلى جوهر الإسلام وتعاليمه وإلى عهده الأول وأكدت على ضرورة المحافظة على الذات الإسلامية الموروثة والعمل بالإسلام وما جاء به وصولاً إلى دولة المجتمع الإسلامي.

وعند التأمل في تلك الحركات نجد أن نشأتها كانت في ظل ظروف معينة من أجل حل مشكلة (عقائدية أو اجتماعية أو سياسية أو فكرية)، فقد حاول مؤسسوا تلك الحركات أن يطرحوا حلولاً لتلك المشاكل مستمدين ذلك من تعاليم الإسلام، وأن يحددوا نظرة الناس إلى تلك المشاكل بالعودة بهم إلى الأصل أي ما كان عليه الأولون، ثم ما لبثت تلك الحركات الإسلامية أن تحولت إلى شكل تنظيمي هرمي من أجل ترتيب أمورها وعملها لتحقيق أهدافها مستعينة أو متأثرة بما شهده العالم الغربي في مثل هذه التنظيمات في الأحزاب والحركات السياسية. وبمرور الوقت تطورت هذه الحركات وأصبح لها أفكارها وأدبياتها الخاصة التي تدور حول المشكلة التي أدت إلى تشكيلها.

مشكلة الدراسة:

ماهي المنطلقات الفكرية وروافدها وفلسفة الممارسة السياسية لتيار حركات الإسلام السياسي الممثلة في هذه الدراسة بحركة مجتمع السلم في الجزائر، وما مدى قدرتها على الثبات في الاعتماد على المرجعية الإسلامية كمصدر للفكر والسياسات في ظل بروز أطروحات تدعو لإعادة بلورة أهداف الممارسة السياسية للحركات الإسلامية في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية.

فرضية الدراسة:

الإطار الفكري لحركات الإسلام السياسي مصدره الإسلام بما فيها المفاهيم والممارسات الإسلامية للسياسة بتنوعاتها المختلفة، فقط الظروف السياسية التي تعمل فيها الحركات السياسية الإسلامية في ظل تغيرات داخلية وخارجية اثر في المرجعية الفكرية والممارسة السياسية لتلك الحركات.

أهداف الدراسة:

تتناول هذه الدراسة ظاهرة الإسلام السياسي في الجزائر من خلال تحليل الفكر الإيديولوجي وأساليب ومناهج تشغيل هذه الأفكار في ظل خصوصية الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية في الجزائر مع مراعاة تأثير التحولات الداخلية والإقليمية على العمل السياسي والفكري لتيار الحركات الإسلامية السياسية ممثلة في حركة مجتمع السلم كنموذج .

المنهجية المتبعة في الدراسة :

لما كان هدف دراستنا هو تقديم طرح سوسيوسياسي لظاهرة الحركات السياسية الإسلامية، استلزم ذلك استخدام مجموعة المناهج البحثية من خلال:

- المنهج الوصفي التحليلي: بغرض التعرف على الروافد الفكرية لحركة حركة مجتمع السلم وخصائص ذلك الفكر وكذا منهج الحركة سياسياً .

- المنهج التاريخي: من أجل استعراض بعض المحطات التاريخية التي مرت بها الحركة.

- منهج تحليل المضمون: للسعي إلى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى والعلاقات الارتباطية لهذه

المعاني في بعض آراء و منشورات قادة الحركة .

أولاً: حركات الإسلام السياسي المفهوم والنشأة.

اتخذت ظاهرة الإسلام السياسي تسميات عديدة لا تخلو من دلالات إيديولوجية، إذ يتم تداول مصطلحات تؤدي نفس المعنى مثل: الصحوة الإسلامية أو حركة التجديد الإسلامي أو الانبعاث الإسلامي أو الإسلام السياسي... الخ.

ولكن نحن ما يهم هنا هو دراسة الظاهرة كحركة اجتماعية سياسية تعمل في شكل منظمة تنسب نفسها إلى الدين الإسلامي وتفترض امتلاكها لنظرة شمولية ورؤية واسعة لكل جوانب الحياة الإنسانية حسب المقولة الشائعة "الإسلام دين ودنيا ودولة" (إبراهيم علي 1991، ص. 11)

لذلك سنحاول استخدام بعض المفاهيم في تحديد ظاهرة الإسلام السياسي من خلال مضامين أساسية يمكن من خلالها التعبير عن معنى الظاهرة واستدلالاتها بطروحات مفكري ورموز هذا التيار.

1- الحركة الإسلامية:

يعرف أحد المفكرين الإسلاميين الحركة الإسلامية بأنها "ذلك العمل الشعبي الجماعي المنظم للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع و"توحيد الحياة كل الحياة" (القرضاوي 1993، ص. 9) فالقصد هنا هو تطبيق الدستور السماوي في نشر مجالات الحياة.

ويضيف رمز آخر للحركات الإسلامية بقوله "نقصد بالحركة الإسلامية جملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام لتحقيق أهدافه وتحقيق التجدد المستمر له من أجل ضبط الواقع وتوجيهه، وذلك لأن الإسلام جاء لكل زمان ومكان. فحتم أن تكون رسالته متجددة بتغير أوضاع الزمان والمكان (الغنوشي 2000، ص. 11)

في حين يرى عبد الوهاب الأفندي: "أن مصطلح الحركات الإسلامية يطلق على الحركات التي تنشط في الساحة وتنادي إلى تطبيق الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة على حد سواء، وتناوئ في سبيل هذا المطلب الحكومات والحركات السياسية والاجتماعية الأخرى التي ترى أنها قصرت في الامتثال لتعاليم الإسلام أو خالفها (الأفندي 2002، ص. 13)

2- الأصولية الإسلامية:

أما لفظ الأصولية الإسلامية فيقصد به الحركات الدينية التي تسمى نفسها "الصحوة الإسلامية" وهي حركات وأحزاب سياسية تتخذ من الإسلام الأصولي منطلقاً لدعوتها، وتعاني كغيرها من الأحزاب السياسية تناقضا بين وعيها الذاتي وحقيقتها الواقعية ولا يخلو إطلاق اسم الأصولية على هذه الحركات والأحزاب الحديثة من انحياز يرمي إلى طمس الفروق بين أنواع الأصولية عبر التاريخ.

وقد وصف منظر صدام الحضارات (صمويل هنتغتون) الأصولية الإصلاحية بأنها الإسلام السياسي الذي يدعو لإحياء قيم الإسلام والدعوة إلى السيطرة على الأفكار والمعتقدات العالمية (هنتغتون 1988، ص. 181)

3- الإسلام السياسي:

ندرك طبيعة الاختلاف والتباين تجاه مقولة الإسلام السياسي، فهو من المصطلحات المختلف عليها، حيث يرى الكاتب Guilain.Denoex "إن الإسلام السياسي "شكل من أشكال الاستفادة من الإسلام من طرف الأفراد والجماعات والمنظمات التي تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية" (Denorex 2002p.61)

فالإسلام السياسي فيما معناه كل الجماعات والفعاليات الإسلامية في الحقل السياسي، تتبنى رؤية ومشروع سياسيا لها ولوطنها وبيئتها الاجتماعية.

ثانيا- ظهور وتنامي حركات الإسلام السياسي:

عند التأمل في تاريخ الحركات الإسلامية نجد أن نشأتها كانت في ظل ظروف معينة من أجل حل مشكلة (عقائدية أو اجتماعية أو سياسية أو فكرية)، فقد حاول مؤسسوا تلك الحركات أن يطرحوا حلولا لتلك المشاكل مستمدين ذلك من تعاليم الإسلام، وأن يحددوا نظرة الناس إلى تلك المشاكل بالعودة بهم إلى الأصل أي ما كان عليه الأولون، ثم ما لبثت تلك الحركات الإسلامية أن تحولت إلى شكل تنظيمي هرمي من أجل ترتيب أمورها وعملها لتحقيق أهدافها مستعينة أو متأثرة بما شهده العالم الغربي في مثل هذه التنظيمات في الأحزاب والحركات السياسية.

نستطيع أن نقول أن هذه الحركات الإسلامية السياسية أو ما يسمى أيضا بحركات الإسلام السياسي لم تأت من فراغ، بل هناك عوامل عدة أدت إلى ظهورها ونشأتها بصورة قوية، وبالتتبع التاريخي نجد أن جذورها تعود إلى القرن التاسع عشر، حيث شكلت تلك الفترة انطلاقة فعلية للعديد من حركات القوى الإسلامية التي نصبت نفسها كمدافعة عن الدين ضد كل خطر وانحراف مع إدانة الدولة أو المجتمع، الانحراف الذي يحتاج إلى تقويم وإصلاح، ومن بين تلك الحركات نجد حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في نجد (1703-1791) والحركة السنوسية في شمال إفريقيا (1859-1878) والمهدية في السودان (1881-1898) وحركة دان فوديو في نيجيريا (1754-1817) والبادري في اندونيسيا (1803-1837) (الأفندي، ص. 19).

لقد اختلف الباحثون حول أسباب ظهور الحركة الإسلامية في العصر الحديث فمنهم من أرجعها إلى ما اعتبروه حالة اغتراب تعرض لها الكثير من الشباب المسلم بسبب تسارع عجلة التحولات السوسيو ثقافية والتي انبثقت من إشعاع الحضارة الغربية المعاصرة والتي تعتبر عند الكثير صداما مع عقيدة الإسلام. كما أرجعها آخرون إلى هزيمة العرب في حرب 1967 كرد فعل لفشل القومية العربية في مواجهة إسرائيل، إضافة إلى عامل آخر وهو إلغاء الخلافة الإسلامية في تركيا وإقامة دولة علمانية على أنقاضها سنة 1924 من طرف كمال أتاتورك.

ثالثا - أنواع الحركات الإسلامية:

في الحقيقة يصعب تصنيف أو حصر الحركات الإسلامية في شكل واحد أو دمجها في واجهة واحدة وذلك راجع إلى اختلاف في الرؤى حول النهج وأولويات العمل وأساليبه بالرغم من اعتقاد جل الحركات والتنظيمات الإسلامية إلى صحة انتساب مشروعها للإسلام.

ففي دراسة قام بها مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية بعنوان "تاريخ الحركات الإسلامية في العالم" والتي عمل خلالها على إظهار خريطة للحركات الإسلامية وأنواعها. حيث تم تقسيم تلك الخريطة لنوعين رئيسيين هما (الحركات الإسلامية الدينية، والحركات الإسلامية - الاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي) (رشوان 2006، ص. 9).

1- الحركات الإسلامية الدينية:

ما يخص النوع الأول حسب الدراسة تقوم على قراءة معينة للإسلام والنصوص القرآنية الكريمة والتي تنظر من خلالها للأفراد والدول والمجتمعات من منظور صحة العقيدة فقط، إضافة إلى أن هذه الحركات ترى أن المجتمعات تعيش في مرحلة أقرب إلى مرحلة الدعوة في مكة قبل الهجرة، والبعض الآخر يرى أن ما أحاط بالإسلام في المدينة وما تلاها هو الأقرب للعصر الذي نعيش فيه الآن، ومن هذا الاختلاف أدى إلى تقسيم هذه الحركات الدينية إلى قسمين حركات دينية متطرفة سلمية وحركات دينية جهادية عنيفة (رشوان، ص. 19).

أ-الحركات المتطرفة السلمية:

ترى هذه الحركات أن المجتمعات الحالية إضافة إلى الدول وكذا الأفراد المعاصرين في مختلف أقطار العالم الإسلامي هم كفار أو يعيشون في جاهلية، وبالتالي فالوقت لم يحن بعد للعمل في المجال السياسي أو العمل على بناء الدولة الإسلامية ولذلك تذهب هذه الحركات إلى التقييد بعدم ممارسة أي نشاط أو أفعال مضرة عنيفة أو قتالية ضد المجتمعات والدول والأفراد الذين يعتبرون كافرين حسب رؤيتهم، وهم منقسمون في ذلك إلى قسمين يسمى الأول بحركات التكفير والهجرة و الثاني حركات إحياء الدعوة.

ب - الحركات الجهادية العنيفة:

بالنسبة لهذه الحركات فإن المجتمعات والحكومات الحالية قد عادت إلى حالة الجاهلية التي سبقت ظهور الإسلام، وأنه لا مجال لإعادة دعوتها إلى أساسيات الإسلام بعد أن وصل إليها البلاغ و اكتملت الرسالة وبالتالي فلا مكان للدعوة من جديد، لذا تصبح المجتمعات والحكومات أهداف شرعية لممارسة العنف السياسي.(رشوان، ص. 21)

2- حركات سياسية ذات برنامج إسلامي: هدف هذه الحركات هو إعادة تنظيم المجتمعات على الأسس الإصلاحية والتي لا توجد إلا في الشريعة الإسلامية وذلك من خلال تأويل النصوص القرآنية والنبوية الشريفة إلى مرتكزات وقواعد قانونية واجتماعية وسياسية لتنظيم المجتمع المسلم، وتنقسم إلى قسمين حركات تسعى إلى الحكم بالطرق السلمية وحركات ذات توجه تحرري، (رشوان، ص. 23)

أ - حركات سلمية تسعى إلى السلطة:

من خلال المشاركة في العمليات السياسية المنظمة من طرف السلطات التي تنتهي إليها ومن أجل وصولها لذلك الهدف تسعى تلك الحركات إلى استغلال كل الطرق والوسائل السلمية السياسية المتاحة أمامها من أجل تطبيق برنامجها السياسي ذو الطابع الإسلامي، (رشوان ص. 25)، وهذا ما يطلق عليه بعض المفكرين (النظرية الترقبية) والتي تعتمد أسلوب المشاركة والمعارضة بالأساليب الدستورية (عراب 2000، ص. 11) والذي ترى من خلاله انه كفيل بتحقيق التقدم لبلدانها ومجتمعاتها، وتعد كل من جماعة الإخوان في معظم الأقطار العربية خير مثال على ذلك.

ب- حركات إسلامية ذات توجه تحرري:

هي في الأصل كانت سلمية تسعى إلى السلطة وذات برنامج سياسي ودفعت بها الظروف إلى الاعتماد على برنامج تحرر وطني من خلال الكفاح المسلح ضد القوى الأجنبية.(رشوان، ص. 25)

رابعا - الحركات السياسية الإسلامية في الجزائر :

تطورت حركات الإسلام السياسي في الجزائر بسبب التحولات السياسية التي مرت بها البلاد وتمثلت أساسا في ثلاث حركات إسلامية هي: الحركة السلفية وتنظيم حركة الجزائر، والإخوان المسلمين.

1-الجهية الإسلامية للإنقاذ:

تأسست الجبهة الإسلامية للإنقاذ بزعامة الدكتور عباسي مدني في مارس سنة 1989، أي بعد مضي شهر واحد فقط على صدور الدستور الجديد الذي نص على التعددية السياسية في البلاد وفي سبتمبر من العام نفسه حصلت الجبهة على ترخيص رسمي يعترف بها حزبا سياسيا لتصبح بذلك أول حزب سياسي إسلامي في البلاد يتم السماح له بالعمل بصورة قانونية. ومنذ ذلك الحين والجبهة تضم في صفوفها عدة تيارات إسلامية مثل التيار السلفي وجماعة الجهاد وجماعة التكفير والهجرة –وبعضها مثل تيار "الجزارة" وهو تيار يحصر

نشاطه الإسلامي في حدود القطر الجزائري ويرفض ربط الحركة الإسلامية الجزائرية بمثيلاتها في المشرق العربي أو بالتنظيمات الإسلامية الدولية وبصفة خاصة " التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين " .

ورغم انقسام الجبهة الواضح هذا إلا أنها مثلت الصوت الإسلامي السياسي الأكثر جماهيرية وشعبية في الجزائر من خلال فوزها بأول انتخابات نيابية تشهدها الجزائر لعام 1991م، وبعد ذلك تدخل الجيش وفرض الارتداد عن نهج تسليم السلطة سلمياً للطرف الفائز في الانتخابات وتشكيل جهاز جديد للحكم يسمى المجلس الأعلى للدولة. (الرياشي1999، ص. 72)

2- حركة النهضة الإسلامية:

ظهرت حركة النهضة في نفس فترة ظهور الجبهة الإسلامية للإنقاذ وترأسها الشيخ سعد عبد الله جاب الله، وكانت بداياتها سرية أيضاً إلى غاية الانفتاح السياسي حيث مهدت قبل ميلاد الحزب بتنظيم دعوي إصلاحي سمي بـ "جمعية النهضة للإصلاح الثقافي والاجتماعي" كإبوابة للعمل العلني، ونواة للحزب السياسي الذي أعلن عنه لاحقاً في شهر سبتمبر 1990 .

في سنة 1994 نظمت الحركة مؤتمرها التأسيسي وتم تزكية الشيخ سعد عبد الله جاب الله لرئاسة الحركة و بمقتضى دستور 1996 تم حذف "الإسلامية" من التسمية تماشياً مع التعديلات الدستورية الجديدة (قيرة 2002، ص. 169)، إلى غاية سنة 1999 أين تم الإطاحة به من على رأس الحزب فيما عرف بالحركة التصحيحية و انشطار حركة النهضة إلى شطرين أدى إلى تأسيس حزب جديد لاحقاً من طرف الشيخ عبد الله جاب الله سمي "حركة الإصلاح الوطني" و لم تلبث هذه الأخيرة أيضاً و ينسحب منها الشيخ المؤسس ليعمل مع مجموعة من الكوادر الملتفة حوله و يتم تأسيس "جبهة العدالة والتنمية" (هناد 2008، ص. 112).

3- حركة مجتمع السلم:

أو حركة المجتمع الإسلامي قبل تعديلات دستور 1996، حزب يتبنى الأفكار الإسلامية "الوسطية" تأسس في مطلع 1991، وكانت الانطلاقة السرية لها مع بداية الاستقلال وتحديد سنة 1963 إلى غاية الظهور في العلن مع بداية سنة 1989 أولاً كجمعية وطنية وإصلاحية سميت بجمعية الإرشاد و الإصلاح الوطنية (بن عمر 1995، ص. 17) .

وفي سنة 1991 تم تأسيس الحزب أو الحركة تحت مسمى " حركة المجتمع الإسلامي" واشتهرت اختصاراً بـ "حماس" وغدت أكبر حزب إسلامي ممثل في البرلمان بعد حظر وحل حزب الفيس (جبهة الإنقاذ) من طرف السلطة وبذلك تحولت منهجية الحركة من المعارضة المطلقة إلى المشاركة السياسية، تغير معها أسلوب الخطاب و الخط السياسي، حيث شاركت في الحكومة الجزائرية منذ العام 1994 وإلى 2012 قبل أن تتحول إلى المعارضة، وتنشط الحركة حالياً في البرلمان ضمن كتل برلمانية يسمى "الجزائر الخضراء" يضم حزبين إسلاميين آخرين إلى جانبها هما النهضة والإصلاح، ويضم هذا التحالف 47 نائبا برلمانيا من بين 462 عضواً يضمهم المجلس الشعبي الوطني. (<https://bit.ly/2S41H1w>)

خامساً - الفكر والممارسة السياسية لحركة مجتمع السلم:

1- الأسس الفكرية للحركة :

تستلهم حركة مجتمع السلم فكرها أساساً من الشريعة ومن روافد الفكر الإسلامي وهي تشترك في هذا الأمر مع باقي الحركات الإسلامية، مع التميز في إضافة منطلقات سنتطرق إليها من خلال وثائق قادتها وإطاراتها بصفة خاصة (البرنامج السياسي لحركة مجتمع السلم، المؤتمر السابع الاستثنائي، ماي 2018)، وتتجلى هوية الحركة بشكل أكبر عندما يتقاطع الفكر مع الممارسة العملية لقياداتها، خصوصاً تجاه قضايا جوهرية تعد

ركائز أساسية تعكس رؤية الحزب وبنيتها الفكرية، مثل الدين وأهميته والسياسة ودورها، بالإضافة إلى رؤية الحركة لنظام الحكم وشكل الدولة وطبيعة المجتمع، وكذلك قياس توجه الحركة تجاه قضايا كالشراكة السياسية والتعددية الحزبية ومفاهيم المواطنة والديمقراطية التي لا تنفصل بأي حال من الأحوال عن الحريات العامة وحقوق الإنسان.

أ- الدين في فكر الحركة:

تتفق جميع الحركات الإسلامية المعاصرة، والتي تعود أصولها الفكرية إلى فكر جماعة الإخوان، على أن الإسلام منبر حياة، كفيل بإعادة توجيه الأمة، وإعادة الاعتبار إليها إقليمياً ودولياً، على أساس شمولية الإسلام لجميع جوانب الحياة، والسعي إلى إعادة بناء المجتمع في إطار إسلامي شامل، وبالفعل يذهب شيخ حركة مجتمع السلم أنموذج الدراسة من خلال مؤلفه الجزائر المنشودة إلى " أن للحركة نهج معين في العمل السياسي لا يخرج إطلاقاً عن انتهاج السبيل الأنسب و الأصح لتحقيق الصالح العام للشعب والوطن انطلاقاً من منظورنا الفكري المستمد من الركائز الأساسية لهوية الأمة وشخصيتها وعلى رأسها الإسلام الذي نعتز بعقيده وشريعته ونظريات مفكره في الإنسان والكون والحياة والمجتمعات" (نحناح 1999، ص 63)

وعليه يمثل الاعتقاد بأن الإسلام دين شامل لكل جوانب الحياة نقطة محورية في فكر الإخوان المسلمين بصفة عامة، يقول الإمام البنا: "نحن نعتقد أن أحكام الإسلام وتعاليمه شاملة تنظم شؤون الناس في الدنيا وفي الآخرة، وأن الذين يظنون أن هذه التعاليم إنما تتناول الناحية العبادية أو الروحية دون غيرها من النواحي مخطئون في هذا الظن، إن الإسلام عقيدة وعبادة، ووطن وجنسية، ودين ودولة، وروحانية وعمل، ومصحف وسيف، والقرآن الكريم ينطق بذلك كله، ويعتبره من لب الإسلام ومن صميمه، ويوصي بالإحسان فيه جميعه" (<http://bit.ly/2ShrwdA>)

ب- المشاركة السياسية في فكر الحركة:

عرف خيار المشاركة السياسية خلافاً سياسياً وإيديولوجياً بين تيارات الحركة الإسلامية يتعلق بجداولها ومحدداتها وشروطها، وكذلك جدالاً فقهيًا بين الإسلاميين حول مدى شرعية العمل السياسي، وهل يمكن اعتباره من المسائل الاعتقادية والأحوال الدينية التي تتعلق بثوابت الدين، ومن ثمَّ يحرم الاختلاف حولها؟ أم أنها مسألة اجتهادية يتكفل الجهد البشري بتقرير شرعيتها في ضوء الموازنة بين المصالح والمفاسد (<http://bit.ly/2vVahav>)

في ذلك يقول رئيس الحركة الحالي عبد الرزاق مقري " لم تكن استراتيجية مشاركة حركة الشيخ نحناح بلا رؤية وأهداف، فقد اعتبرت رد الفعل على مصادرة الإرادة الشعبية بانتهاج خط التشدد والتورط في العمل المسلح باسم الإسلام أمراً خطيراً على الوطن ووحدته وهويته وعلى المشروع الإسلامي ذاته، وكان لا بد من البراءة والتميز منه مهما كان الثمن وأن الحل يكمن في أن ترمي الحركة بكل ثقلها في مشروع المشاركة ولو استلزم ذلك تقديم تنازلات كبيرة وربما خدمة جزء من استراتيجيات النظام السياسي. (<https://bit.ly/3caaOWw>)

كما كان الرجل الأول للحركة الشيخ محفوظ نحناح من السابقين إلى هذا الطرح وفي ذلك يقول ان المشاركة السياسية لا تعتبر عملاً ضد الأفكار والثوابت التي أنشئت من أجلها ولكن هو عمل نابع عن قناعات في إطار حسابات سياسية وأخرى إستراتيجية"، وأحسن السبل المتاحة والكفيلة بتحقيق هذه المصلحة هو سبيل المشاركة السياسية لا يعترض على الثوابت والموروث الثقافي والحضاري... ولم يكن اختيار هذا المنهج تكتيكياً قائماً على رؤية آنية أو حسابات مرحلية لكنه نابع عن قناعات مبدئية ثابتة" (نحناح ص 64)

ومن هذا المنطلق قامت الحركة بمشاركة السلطة في كثير من الحكومات محاولة منها في تحقيق بعض المكاسب ترى أنها استراتيجية لصالح الوطن بالدرجة الأولى ثم أهداف سياسية لصالح الحركة بالدرجة الثانية.

ج-المواطنة و الوطن والديمقراطية في فكر الحركة :

لقد تطور الخطاب السياسي الإسلامي كثيرا إلأن بلغ مرحلة التفاعل الايجابي مع مفهوم الدولة والمواطنة والوطن كما وردت من الغرب، بعد أن كان التساؤل حول الانتماء هل إلى الأمة أم إلى الوطن. بحيث شهدت نهاية التسعينيات وبداية القرن العشرين تطورا في الموقف الفكري للحركات الإسلامية من مسألة الوطنية وما تمخض عنها من تأصيل شرعي لقضية الوطن والمواطن، الذي أثمرت فيه جهود العلماء المفكرين أمثال الشيخ يوسف القرضاوي والشيخ حسن الترابي والشيخ راشد الغنوشي والشيخ محمد الغزالي وغيرهم. وقد توصلت اجتهادات هؤلاء الأعلام إلى أن مسألة المواطنة قد تنمأه مع الانتماء الديني وتتقاطع داخل المجتمع السياسي كله فتتحد قضية مفهوم الأمة مع مفهوم الوطن والمواطنة.(مسلم 2017، ص. 264).

وعليه تبنت العديد من الحركات السياسية الإسلامية الأسس الفكرية الديمقراطية المتعارف عليها في أدبيات السياسة، فهناك الكثير من المفكرين الإسلاميين و زعماء تلك الحركات يؤيدون المشاركة السياسية في النظام الديمقراطي ويدعون للديمقراطية فعندما سئل الشيخ يوسف القرضاوي عن حكم مشاركة حزب الرفاه التركي في حكم علماني رد قائلا " إن الحكم هنا يجب أن يبنى على فقه الموازنات فان وجد إن مصلحة الإسلام تقتضي الاشتراك جاز ذلك".(احمادي، وجابر 2019، ص. 27).

ومنه تمثل حركة مجتمع السلم أنموذج يعبر عن تبنيها للفكر الديمقراطي وهو ما احتواه مؤتمرها التأسيسي وكذا المؤتمر الأخير(السابع) الذي أشار صراحة في الفصل الثاني من الباب الأول إلى أن مبدأ الشورى والديمقراطية من المبادئ و الثوابت في فكر الحركة.

د-موقف الحركة من المرأة :

في هذا الإطار يؤكد محفوظ نحناح "انه من الضروري أن نتوقف عند بعض الشبهات التي أثرت ومازالت تثار حول وضع ومكانة المرأة في الإسلام وحول وظيفتها وواجباتها و حقوقها في ظل المجتمع المسلم والدولة الإسلامية، وهي شبهات تتعلق أساسا بما يعرف بحرية المرأة والمساواة بينها وبين الرجل، ومحاولة البعض أن يلصقوا بالإسلام صفة بأنه عدو المرأة ومنتهك حريتها ومهدر كرامتها من خلال محاولات التحريف والتشكيك مع سبق إصرار وترصد، إلى جملة من المسائل المتعلقة بتولي المرأة للمناصب السياسية والقضائية وبعض الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية كالميراث و الطلاق وتعدد الزوجات وفكرة قوامة الرجل بشكل عام الخ (نحناح، ص. 200).

ومنه يرى الشيخ انه من الواجب في سياسة الحركة أن تجد مكانة مرموقة للمرأة داخل المجتمع من خلال وضع سياسة تهدف إلى ترقية المرأة وتقويم مكانتها وتطوير مشاركتها في الحياة العامة وفي عملية التنمية الشاملة للوطن، عن طريق تطوير المنظومة القانونية بما يتماشى مع تحولات العصر وضرورات الواقع في إطار ثوابت الأمة وعلى رأسها الدين الإسلامي، وفي ظل مراعاة واحترام خصوصيات ومميزات المجتمع الجزائري وخلفياته الفكرية والنفسية والثقافية. (نحناح، ص. 201)

ه-موقف الحركة تجاه حقوق الإنسان:

انتظام حياة الإنسان في المجتمع يقتضي أن يتمتع بالحقوق التي له، وأن يؤدي الواجبات التي عليه، وإذا ما حصل خلل في هذه المعادلة فسيؤدي إلى الاضطراب في حياة الفرد والمجتمع وتبلور هذه الحقوق في المجال السياسي في: حق الرأي، والتعبير والنقد والتجمع، وتكوين الأحزاب وغيرها. من هذا المنطلق يؤكد البرنامج السياسي لحركة مجتمع السلم، إن الحرية وحقوق الإنسان من المبادئ والثوابت التي تقوم عليها الحركة (البرنامج السياسي لحركة مجتمع السلم، المؤتمر السابع، ماي 2018). وعلى الرغم من ذلك تثير علاقة الإسلاميين بالمسألة الحقوقية مجموعة من المفارقات، والانتقادات والمخاوف لدى الفاعلين السياسيين والمدنيين. فالإسلاميون غالبا ما يهتمهم الخصوم والمنافسون بالتعامل الانتقائي، الانتهازي والتكتيكي مع الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وتساهم السوابق التاريخية والعديد من المواقف الحالية للحركات الإسلامية في توتر علاقتها الصدامية في أغلب الأحيان، بالحركة الحقوقية والديمقراطية بالجزائر مع ما يصاحب ذلك من اتهامات وتخوفات متبادلة وأجواء مشحونة ومواجهات غير معلنة.

ي-توجهات الحركة للسياسة الخارجية وقضايا الأمة :

حسب نتائج المؤتمر السابع للحركة الذي ابرز من خلاله الفصل العاشر منه مرتكزات رؤية الحركة إلى السياسة الخارجية تجاه دول الجوار وكذا العالم العربي والإسلامي و العالم ككل، نرى أنها لا تختلف كثيرا عن الرؤى الأخرى لمثيلاتها من الحركات السياسية الإسلامية التي تشترك معها في التوجهات حول المحيط الخارجي من خلال آليات العمل بما يحقق التطلعات المشروعة للأمة، وتعتبر القضية الفلسطينية جوهر القضايا لدى معظم حركات الإسلام السياسي إذ ترى حركة مجتمع السلم أن نصرة القضية الفلسطينية أمر واجب من خلال التعريف بها بكل الوسائل المتاحة، ودعم الفلسطينيين في سبيل استرجاع الحقوق المسلوبة ومقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني بكل أشكاله.

سادسا - تقييم التجربة السياسية والرؤية المستقبلية للحركة في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية.

1 -تقييم التجربة السياسية:

يذكر رئيس الحركة الدكتور عبد الرزاق مقري متحدثا عن تجربة الحركة : " بعد مضي ثلاث سنوات من المحاولات غير الموفقة لحل الأزمة التي انفجرت على إثر إلغاء المسار الانتخابي سنة 1992 بالحوار بين الأطراف المتصارعة، قررت حركة مجتمع السلم انتهاج سياسة المشاركة بالعودة إلى المسار الانتخابي وإعادة بناء مؤسسات الدولة وتحقيق الاستقرار المجتمعي لمصلحة الوطن وأجياله المستقبلية، ثم إعادة بناء المشروع الإسلامي من جديد في ظل النضال السلمي وفق المتاح من الظروف والأسباب.

كانت أول خطوة خطتها الحركة على هذا النهج هي المشاركة في المجلس الانتقالي في ماي 1994 كخطوة أساسية لإظهار نية المشاركة في حل الأزمة، ثم الدخول بعد فشل الاتصالات والمبادرات في الانتخابات الرئاسية سنة 1995 التي قاطعتها جل الأحزاب، ثم شاركت في كل المسار الانتخابي الذي التحقت به الأحزاب المقاطعة وذلك منذ الانتخابات التشريعية سنة 1997. كما شاركت حركة الشيخ نحناح في كل الحكومات منذ حكومة سنة 1996 إلى أن قررت الخروج للمعارضة في سنة 2012". (<https://bit.ly/3caaOWw>).

نستشف من خلال هذا أن حركة مجتمع السلم اعتمدت مبدأ المشاركة السياسية مع النظام آنذاك بداعي تحقيق الاستقرار الأمني والمجتمعي من جهة و من جهة أخرى محاولة ترميم ما تبقى من المشروع الإسلامي الذي طاله التشويه من هنا وهناك والذي ترى الحركة أنها قاطرته بعد دخول أكبر حزب إسلامي وهو الجبهة

الإسلامية للإنقاذ دائرة الحظر من طرف السلطة، وكان تطبيق هذا المسار وفق رؤية واستراتيجيات لقادة الحركة وفق ميزان اقل الأضرار، هنا يبرز رئيس الحركة أن تجربة مشاركة أو تحالف الحزب مع السلطة لا تزال تجربتها محل نقاش وجدال حتى اليوم ولكن قبل تقييم هذه الحالة من المفيد أن نذكر بالأهداف التي سطرتها حركة الشيخ نحناح منذ بداية تحالفها مع نظام الحكم، و هذا من منظور خاص للدكتور مقري. تم تقسيم أهداف حركة مجتمع السلم من المشاركة في الحكم وفق نوعين من الأهداف: أهداف استراتيجية وأهداف سياسية.

الأهداف الاستراتيجية:

- تحقيق الاستقرار المجتمعي كشرط أساسي لمواصلة العمل الدعوي بكل أشكاله وصيانة الفرص المستقبلية.
- دعم التيار الوطني والشخصيات المحافظة داخل مؤسسات الدولة لتجنب هيمنة التيار العلماني المتطرف الاستصالي.
- تبييض صورة الإسلام والحركة الإسلامية من تهم التطرف وسفك الدماء التي التصقت بها عند عدد كبير من الجزائريين ولدى الرأي العام الدولي.

الأهداف السياسية:

- تأهيل الحركة لتكون حزبا يمثل فرصة جديدة للبلد واستمرار الدولة بعد تعثر الأحزاب والمؤسسات الأخرى بسبب شدة الصراع بينها.
- أخذ قسط وافر من التجربة في إدارة شؤون الحكم وتشغيل أكبر عدد ممكن من إطارات الحركة في مختلف مؤسسات الدولة. (<https://bit.ly/3caaOWw>).

لتقييم الممارسة السياسية لحركة مجتمع السلم ومدى تحقيق تلك الأهداف يذكر مقري عبد الرزاق "لو أردنا أن نقيم حصيلة سياسة المشاركة والتحالف مع نظام الحكم تقييما موضوعيا لوجدنا بأن الأهداف الاستراتيجية كلها تحققت، وسيبقى هذا مكتوبا في سجل الشيخ محفوظ نحناح وحركته والقيادات التي كانت معه، فقد حفظت مساهماتهم الوطن من الانهيار على شاكلة ما يحدث اليوم في بعض الدول العربية. إضافة إلى عجز التيار العلماني عن تحقيق مشاريعه في علمنة التوجه العام للمنظومة التشريعية بالشكل الذي يحلم به، كما أن الحركة الإسلامية سلمت من الاجتثاث الكلي وبقيت فرصها قائمة للاستدراك إلى يومنا هذا وظلت هي القوة الأساسية في المجتمع. وأما الأهداف السياسية فلم يتحقق منها شيء حاسم إلى الآن، حيث بقيت الحركة الإسلامية تواجه معضلتين كبيرتين المعضلة الأولى هي خوف أعداد كبيرة من الجزائريين من التيار الإسلامي بسبب المأساة الوطنية التي انجرت عن الصدام الذي وقع بينه وبين نظام الحكم، والمعضلة الثانية هي التزوير الانتخابي الذي لازم العملية السياسية منذ استئنافها في الانتخابات الرئاسية سنة 1995. (مقري 2013، ص. 340)

2- الرؤية المستقبلية للحركة في ظل التغيرات الداخلية والخارجية:

هل حاولت حركة مجتمع السلم نقد ذاتها وفكرها وسياساتها ومنهجها في التعامل مع المعطيات في ارض الواقع وتحليلها الواقع وقراءته بشكل جيد ينبثق عنه استنتاجات في المستقبل القريب، يمكن من خلال تلك الاستنتاجات اتخاذ قرارات مستقبلية بناء على معطيات منطقية واقعية .

هنا يتساءل رئيس الحركة من خلال كتابه " البيت الحمسي " هل من رؤية ، ما هي طموحات الحركة وما هو وضعها وماهي التحديات التي تواجهها وما نقاط قوتها وهل لها فرصة في محيطها ، وما هي مجالات التطوير والتغيير من اجل تحقيق الطموح . تلك التساؤلات في مجملها تصب في هدف واحد أنشأت من اجله الحركة وهو أن تصبح القوة الأولى الفاعلة في الجزائر ومن اجل أيضاً أن تكون البديل الحقيقي الذي له القدرة على تطبيق أفكارها وتجسيد رؤيتها في الإصلاح ، ولكن كيف يتم ذلك.

إن الإجابة على تلك التساؤلات خطوة أساسية للتفكير في المشروع المستقبلي، حيث لا يمكن الاكتفاء بلعب الأدوار الثانوية (مقري 2013، ص. 340). بل يجب تصور دقيق للمستقبل ثم رسم محكم للطريق من خلال نهج طريق المغامرة وعدم الخوف من ضياع المكتسبات التي طالما كانت المعيق الرئيسي في تطوير رؤية الحركة وسياستها ، ولتحقيق هذا الهدف يستلزم توفر مجموعة من العوامل وإلى مؤشرات تساعد على ذلك منها:

أ- خلق معارضة إبداعية : والتي يقصد بها الابتعاد عن الثنائية الفكرية التي سقطت فيها الكثير من الحركات الإسلامية من خلال حصر العمل السياسي في المغالاة العقيمة والتزام المقاطعة أو مشاركة حتمية مع السلطة وهما طريقتان تم تجربتهما ولم تحصد منهما الحركة السياسية الإسلامية إلا الضرر.

ب- الاعتماد على طاقة الجمهور والنخب : من خلال تبني مطالب الشعب وطموحاتهم والدفاع عنها بصراحة صادقة وبمعقولية هادفة فإذا ما تم الوصول للأوضاع مثالية يمكن استعمال قوة الجمهور كأداة حسم مضمونة في إطار انتخابي إذا توفرت الشفافية أو مقاطعة إذا ثبت العكس. فأما النخب فهم قوة التأثير وعنوان التغيير فهم موجودون في مختلف مؤسسات الدولة وليس شرط انتماءهم للحركة فهم غير راضون عن الوضع ويعملون ويرغبون في التغيير وهم صامتون خوفاً من القهر والعقاب وينتظرون فقط في نظام بديل.

ج- توفر نموذج يحتذي به فرض نفسه كبديل سياسي من تيار إسلامي والمتمثل في حزب العدالة والتنمية التركي الذي وصل للحكم بعد مرحلة طويلة من الصدام عاشتها الحركة الإسلامية مع المؤسسة العسكرية، لكن استطاعوا أخيراً أن يفرضوا أنفسهم ويكونوا بديلاً.

د- قبول المحيط الدولي لهذا النموذج بالحكم في تركيا، هذا المؤشر يعطي الدافعية لتكرار التجربة في الجزائر. (مقري 2013، ص.ص. 367-374).

خاتمة:

لا شك في أن المنطلقات الفكرية لحركة مجتمع السلم نابعة من أفكار تيار الإخوان المسلمون العالمية والذي من أساسياتها القرآن والسنة النبوية وآراء وأفكار المرشدين وتراث كبار المفكرين والقادة الإسلاميين وهو أمر موجود وظاهر من خلال خطابات أبناء الحركة وقيادتها وفي مرجعيتها وبرامجها السياسية.

لكن يبقى الالتزام بتلك المنطلقات والمرجعيات غير ثابت بل يتغير بتغير الظروف والأهداف وكذا توفر المناخ المناسب لتطبيق الأهداف الأساسية للحركة الإسلامية وهذا راجع لطبيعة النظام الذي تتعامل معه إضافة التغيرات الذي حدثت في المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة داخليا والتطورات الإقليمية خارجيا.

ومنه فالحركة أمام تحديات كبرى، وينطبق هذا أيضا على الحركات السياسية الإسلامية الأخرى أيضا من خلال إعادة النظر في نمطية عملها وأسلوب مشاركتها وكذا مراجعة أفكارها وأساليب العمل السياسي، مع استيعاب خارطة التحالفات الداخلية والخارجية، وقراءة المضامين والممارسات السياسية الدولية والإقليمية بشكل جيد.

لكي تلحق تلك الحركات بقطار المرحلة الراهنة وتشعباتها ومتطلباتها عليها باستعادة حيويتها من خلال كسب نقاط قوة ومساحات جديدة من الثقة في أسباب وجودها أولاً ثم مع الشعوب ثانياً. من خلال:

- 1- إزالة حالة الخوف من التجديد، والركون في دائرة الفكر القديم: بالعمل على تجديد الأفكار والمناهج والرؤى والتصورات.
 - 2- الفصل بين السياسي والدعوي أمرا لازما وضرورة حتمية: حتى لاتنفر الجماهير من التعاطي مع الحركات ذات الطابع الإسلامي بسبب الخلط بين السياسي والدعوي .
 - 3- إعادة النظر في التعاطي مع الأحداث السياسية وقضايا المجتمع: أي إعادة النظر في البرامج وربطها بالواقع والابتعاد عن الخطابات الجوفاء، بحيث تكون منسجمة مع أحداث وتطورات الوضع الراهن.
- قائمة المراجع :

1. إبراهيم ، ع. ح. (1991). أزمة الإسلام السياسي. الدار البيضاء: المغرب.
2. أحمدادي، ي. ا. جابر ، م. ر. (2019). اثر التكوين الفكري لحركات الإسلام السياسي على ممارستها السياسية. برلين ألمانيا : مجلة اتجاهات سياسية .
3. الألفندي، ع. و. (وآخرون). (2002). الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي بالعالم الغربي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
4. البرنامج السياسي لحركة مجتمع السلم، (2018). المؤتمر السابع الاستثنائي، الفصل الثاني منه، المبادئ والثوابت، على الموقع الرسمي للحركة <http://hmsalgeria.Net/ar>
5. بن عمر ، ا. (1995). محفوظ نحننا رجل الحوار. الجزائر: دار عيسات أديبر.
6. رشوان، ض. (وآخرون). (2006). دليل الحركات الإسلامية في العالم. العدد الأول ط 3 القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية.
7. الرياشي ، س. (وآخرون). (1999). الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
8. أعراب ، ا. (2000). الإسلام السياسي والحداثة. الدار البيضاء: إفريقيا.
9. العشماوي، م. م. س. (1996). الإسلام السياسي . القاهرة : مكتبة مدبولي.
10. الفنووشي ، ر. (2000). الحركة الإسلامية ومسألة التغيير. لندن : المركز المغربي للبحوث والترجمة.
11. الفرضاوي ، ي. (1993). أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة. بيروت: مؤسسة الرسالة.
12. قيره ، ا. (وآخرون) (2000). مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
13. المنافي، ب. (2013). الإسلاميون المغاربة وإشكالية تأصيل خيار المشاركة السياسية، دراسة في المحددات والأسس المرجعية. الرباط : مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث. على الموقع <http://bit.ly/2vVahav>
14. مسلم، ا. (2017). مفهوم المواطنة والوطن في فكر الحركات الإسلامية من خلال ممارستها السياسية. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية. جامعة حمة لخضر الوادي .
15. مقري ، ع. ر. (2016). الإسلاميون في الجزائر وتجربة المشاركة في الحكم. الدوحة: ندوة التحولات في الحركات الإسلامية.
16. مقري، ع. ر. (2013). البيت الحمسي، مسارات التجديد الوظيفي للعمل الإسلامي. الجزائر: دار الخلدونية.
17. منير، ا. (2018). هل تراجع الإمام البنا عن فكرته، رابطة أدياء الشام، على الموقع <http://bit.ly/2ShrwdA>
18. مهدي ، م. (2019.02.09). الانتخابات تشعل الخلاف. هل يصطدم إخوان الجزائر بالجيش، جريدة الاستقلال على الموقع <https://bit.ly/2S41H1w>
19. نحننا، م. (1999). الجزائر المنشودة، المعادلة المفقودة: الإسلام، الوطنية، الديمقراطية. الجزائر: دار الجمعة للإعلام والنشر.
20. هناد ، م. (2008). التجربة السياسية للحركات الإسلامية في الجزائر. القاهرة: مجلة الديمقراطية.

21. هنتغتون، ص. (1988). صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي. ترجمة طلعت الشايب، تقديم صلاح قنصوه. القاهرة : سلسلة "إنسانيات".
- 22- Denoeux .G , (2002), « The Forgotten Swap: Navigating Political Islam » , Middle East Policy, Vol 9 .No 2.